مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد التاسع عشر

يوليو 2021م

هيئـــة تحريـر
مجلة التربوي

- **المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .**
- **المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .**
- **كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .**
- **يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .**
- **البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .**

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجـلة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

سبل إعادة أعمار وتأهيل سكان المدن المدمرة بالحرب ومعوقات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي: مقاربة نفس-اجتماعية.

عثمان علي أميمن، سليمـــة رمضـــان الكوت، زهـــرة عثمان البـــرق
قسم التربية وعلم النفس / كلية الاداب الخمس
mafahej@elmergib.edu.ly

ملخص الدراسة:

يمثل الإنسان أغلى ثروة في أي مجتمع من المجتمعات. ولذا تخطط وتنفذ البرامج التنموية لكي تحقق رفاهية الإنسان وتمكنه من العيش الكريم. وتستهدف كل جهود التنمية الاجتماعية في النهاية خدمة الإنسان وتمكينه من التمتع بثروات مجتمعه، واكتشاف قدراته وميوله واستعداداته وتطويرها. وتعتبر قضية إعادة تأهيل أفراد وإعمار المدن المدمرة بالحرب في غاية الأهمية، إذ إنها تحقق التنمية البشرية المستدامة. ذلك لأن تأهيل الأفراد المتضررين بالحرب نفسياً واجتماعياً واقتصاديا، يساعدهم على تحقيق التوافق الاجتماعي والنفسي، ويقوي ارتباطهم بمحيطهم ويحسسهم بقيمتهم. وتعد المصالحة الوطنية من بين تلك العوامل التي تعجل بإعمار المدن المدمرة وتحقق الرفاه الاجتماعي وتقوي وشائج المجتمع، وتبني دولة المؤسسات والقانون. كما تعد المرأة وسيلة مهمة لتحقيق إعادة التأهيل النفسي للنساء اللاتي تعرضن للعنف بكافة صوره اثناء الحرب، فضلاً عن أن للمرأة دوراً كبيراً في تحقيق المصالحة الوطنية. وثمة معوقات كثيرة تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي، وهو ما يتطلب التنازل عن العوامل الكامنة وراءها، والتنازل عن المصالح الضيقة والشخصية والآنية في سبيل النهوض بالوطن الذي طالته عوامل التخريب بكافة صورها. وفي الدراسة الحالية يتطرق الباحثون لتحليل العوامل المعوقة للمصالحة الوطنية الليبية، ويركزون على أهمية الأخذ بفلسفة التنمية البشرية المستدامة، وعلى أهمية إعمار المدن المدمرة بالحرب، وعلى دور المرأة في تحقيق المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: إعمار المدن، تأهيل السكان المتضررين بالحرب، التنمية البشرية المستدامة، المصالحة الوطنية، معوقات التنمية البشرية.

Abstract:

People represent the most valuable wealth in any society. Therefore, plans and implements development programs are planned in order to achieve human well-being and enable man to live with dignity. Ultimately, all social development efforts are aimed at serving the human being and enabling him to enjoy the wealth of his society, and discovering and developing his capabilities, tendencies, and preparations. The issue of rehabilitating individuals and

rebuilding cities destroyed by war is of utmost importance, as it achieves sustainable human development. This is because rehabilitating individuals affected by war psychologically, socially and economically, helps them achieve social and psychological harmony, strengthens their connection with their surroundings and strengthens their sense of their value. National reconciliation is among those factors that accelerate the reconstruction of devastated cities, achieve social welfare, strengthen the bonds of society, and build a state of institutions and law. Women are also considered an important means to achieve psychological rehabilitation for women who have been subjected to violence in all its forms during the war. In addition, women have a major role in achieving national reconciliation. There are many obstacles that prevent the achievement of national reconciliation in Libyan society, which requires giving up the factors behind them, and conceding narrow, personal and immediate interests in order to advance the country that has been affected by the factors of sabotage in all its forms. In the current study, the researchers examine the factors hindering the Libyan national reconciliation, and focus on the importance of adopting the philosophy of sustainable human development, the importance of rebuilding cities destroyed by war, and the role of women in achieving national reconciliation.
***Key words**: urban reconstruction, rehabilitation of war-affected populations, sustainable human development, national reconciliation, human development obstacles*

مقدمة:

يمثل الإنسان أغلى ثروة في أي مجتمع من المجتمعات. ولذا تخطط وتنفذ البرامج التنموية لكي تحقق رفاهية الإنسان وتمكنه من العيش الكريم. وتستهدف كل جهود التنمية الاجتماعية في النهاية خدمة الإنسان وتمكينه من التمتع بثروات مجتمعه، واكتشاف قدراته وميوله واستعداداته وتطويرها. ولذا فإن أي تطوير اقتصادي واستغلال مناسب ودقيق لثروات المجتمع الطبيعية، ينبغي أن يضع في اعتباره إضفاء السعادة على الإنسان، وفعل كل ما يشعره بآدميته، ويحترم كيانه، ويحرره من البؤس والشقاء. ومن هنا فإن أعمار المدن المدمرة بالحرب يتطلب وضع خطة مواكبة للتطوير العمراني، تتضمن إعادة تأهيل الإنسان التي شهد الحرب ودمارها، وشهد عمليات القتل والتمثيل بالقتلى، وسمع أصوات المدافع وأزيز الطائرات وهي تلقي بقذائفها المفجعة والمدمرة على المنطقة المنكوبة بالحرب، ولحظ إراقة الدماء، ودمار المباني، وخبر شخصياً موجات التهجير الجماعي، والنزوح، وتمزق الأسر وتشردها، وأدرك تهتك النسيج الاجتماعي في منطقته التي شب فيها وعاش أجمل أيام عمره.

ويطلق مصطلح "إعادة الأعمار كناية عن إعادة دائمة للبنى أو استبدال العناصر المعمارية المصابة بأضرار فادحة، أو إصلاح شامل في قطاع جميع الخدمات والبنية التحتية المحلية، وإعادة تأهيل السكان المتضررين من الحرب، حيث تدخل إعادة الأعمار في خطة إنمائية طويلة المدى تدخل في حسابها خطر التعرض للتدمير مرة أخرى مع إمكانية تخفيف هذا الخطر بتضمنها إجراءات تخفيف هذا التعرض"، (كوسي، 2015: 32).

وترتبط عملية إعادة الأعمار بالتنمية المستدامة ارتباطاً جوهرياً. ذلك لأن عملية الأعمار عن طريق إزالة مخلفات الدمار الحربي، وتشييد المباني وشق الطرق ومد خطوط الكهرباء وشبكات المياه، والصرف الصحي لا تساوي شيئاً في ظل تجاهل إعادة تأهيل الإنسان الذي خبر تجارب الحرب المدمرة. ويتم تأهيل الإنسان عن طريق إعادة بناء جهازه النفسي الذي شوهته أو هزته الحرب، وذلك بإعادة دمجه في المجتمع، وانتشاله من اضطراباته النفسية التي تأخذ شكل العصاب والاغتراب والوحدة النفسية والعزلة الاجتماعية، واليأس والكآبة والخوف والتوتر والضغوط النفسية والاحتراق النفسي. وتتعدد مرتكزات إعادة الأعمار، ومن بين هذه المرتكزات: تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي، وتقديم المساندة الإنسانية الطارئة، وخلق نظام سياسي موحد وقوي، وإعادة الأعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتلبية احتياجات الجماعات المهمشة والمستضعفة كالنساء والفتيات وكبار السن.

يحتل توفير الحاجة للأمن المرتبة الثانية في هرم توفير الحاجات النفسية والبيولوجية والاجتماعية للإنسان. وقد تأكد إمبيريقياً أن فقدان الحاجة للأمن يؤدي للوفاة. ويعد ابن سينا أول من درس العصاب الصدمي بطريقة علمية، فقد قام بربط حمل وذئب في غرفة واحدة دون أن يستطيع أحدهما مطاولة الآخر، فكانت النتيجة هزال الحمل وضموره ومن ثم موته، وذلك بالرغم من إعطائه نفس كميات الغذاء التي كان يستهلكها حمل آخر يعيش في ظروف طبيعية". وفي تجربة أخرى قام راب (1964) ومشاركوه " بتعريض عدد من الفئران لسماع شريط سجلت عليه أصوات معركة ناشبة بين قط وفأر، فكانت النتيجة موت بعض الفئران، ولدى تشريح الفئران الميتة، وجد الباحثون إن انسداد شرايين القلب (الذبحة أو الاحتقان القلبي) هو سبب الوفاة (النابلسي وآخرون، 1991: 16-17).

وعند إعادة أعمار المدن، فإن تحقيق الحاجة للأمن لسكانها ينبغي أن يتم عن طريق عدة وسائل إجرائية قابلة للتطبيق، ومن بينها: توفير الأمن والحماية للسكان المدنيين، وإعادة المهجرين، وإعادة تأهيل اللاجئين والمشردين داخلياً والمقاتلين السابقين وعائلاتهم، والاهتمام بإعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء، ووقف إطلاق النار وتسريح القوات، وإعادة التأهيل لتوحيد السلامة والأمن، وتوفير الحماية لبرامج إزالة الألغام التي تركز على تحديد المناطق المليئة بالألغام الأرضية، وإزالة الألغام منها، والتوعية بالألغام، وتقديم المساعدة لضحاياها، ومعالجة التهديدات الأساسية الأخرى للسلم والسلامة مثل مخلفات الحرب التي لم تنفجر والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة والذخيرة وبخاصة التي في حوزة الأفراد، ومعالجة هموم النساء والفتيات ومعاقبة المغتصبين ليتم دمجهن في المجتمع.

تتحقق التنمية المستدامة عند أعمار المدن المدمرة بحماية السكان من الهجمات والتحرشات وسوء المعاملة والاستغلال والتمييز والحرمان من الحقوق الإنسانية، وتوفير الغذاء والعناية الصحية والتعليم

والسكن، وجمع شمل الأسر التي تفرق أعضاؤها أثناء النزاع المسلح، وتوثيق المتضررين جسدياً ونفسياً وتوثيق ممتلكاتهم المتضررة، وإرجاع النازحين إلى أماكنهم، أو لأماكن يختارونها، وتقديم الرعاية الطبية والاستشارات النفسية والاجتماعية المناسبة، وإنصاف الفئات المستضعفة، وتوفير وسائل العيش المعقولة والمربحة، ومشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني، وتقديم المساعدات للمحتاجين، وتعزيز الوقاية من الأمراض المستعصية كالإيدز، (المجلس التنفيذي الدورة العادية التاسعة، بانجول، 2006: 14–15).

لكي تنجح إعادة أعمار المدن المدمرة بالحرب ينبغي معالجة البطالة، وإعادة الإنتاج الزراعي والصناعي إلى وضعه السابق لتحقيق الأمن الغذائي، وإعادة النشاط التجاري وبعث الأسواق، ومعالجة التفاوت الطبقي، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية، واستعادة قوة القانون والدستور، وتقديم التعليم للجميع، وحفظ حقوق المرأة في كافة المجالات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم القضاء وضمان استقلاليته، وتطبيق قانون أسرى الحرب، وإنصاف المتعرضين للانتهاك الجنسي والعنف، وبناء مؤسسات الدولة، وتشكيل لجان لمعالجة المظالم الماضية والحالية، وتدعيم التشريع وسيادة القانون، وتقديم التعويضات لضحايا الحرب، والدعاية لثقافة السلام من خلال التعليم ومؤسسات المجتمع المدني، ونشر ثقافة التسامح بين الفئات المختلفة، والتمتع بحقوق الدولة، وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع العضوية في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، وإشراك المرأة في منع النزاعات، وتعزيز مكانتها في وفود المصالحة والمفاوضات، وإشراكها في صنع القرار، وإقحامها في مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير المقومات الصحية اللازمة لها، وتوفير فرص تعليمها وتدريبها، (المجلس التنفيذي الدورة العادية التاسعة، بانجول، 2006: 21–24).

مما سبق يتبين أن إعادة أعمار المدن المدمرة بالحرب – مثل حالات مدن كبنغازي وطرابلس وسرت– يتطلب بالدرجة الأولى إعادة تأهيل الإنسان لتحقيق فلسفة التربية البشرية المستدامة التي ترتكز على بناء الإنسان من الداخل ومساعدته على التمتع بالصحة النفسية وتزويده بمهارات إدارة الضغوط النفسية، وتدريبه على تقنيات التعايش والتوافق مع المحيط، واستغلال إمكاناته المختلفة، وتدريبه أثناء الخدمة وعلى كيفية الاستفادة من آليات العولمة الثقافية في تحقيق رقيه المعرفي والمهاري، وتحصينه ضد التعرض للانهيارات النفسية في المواقف الضاغطة، وإرجاع ثقته بنفسه، ورفع معنوياته، وحثه على التطلع لغد مشرق، ونسيان الماضي بكل أفراحه وأحزانه، وتربية روح التسامح والعفو فيه، وتزويده بسبل المحافظة على صحته الجسدية، وتعريفه بسبل الحصول على الغذاء الصحي، وطرق اكتساب المعارف، وكيفية الحفاظ على بيئته، والاستمتاع بوقت فراغه، وممارسة

الأنشطة المحببة لنفسه، وحثه على ممارسة الأعمال التطوعية من خلال المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

يقودنا التحليل السابق إلى أن عملية إعادة أعمار المدن المدمرة بالحرب في شكل بناء بنية تحتية جديدة، وإنشاء المباني والمتنزهات، والحدائق ومؤسسات الدولة، ومرافقها، ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع توفير مراكز العلاج النفسي والدعم الاجتماعي لإزالة تراكمات صدمات الحروب وضغوطها النفسية من الذين خبروا ويلات الحروب والاقتتال والدمار. كما أن جميع أطياف المجتمع وفئاته معنية بإعادة البناء والتعمير ودون إقصاء لأحد. ومن هذا كله تنبثق الحاجة لهذه الدراسة التي يتوقع أن تفيد أولئك المهتمين بالصحة النفسية والعلاج النفسي وعلم الاجتماع الحضري وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس الإكلينيكي، وعلم اجتماع التنمية الاجتماعية، وعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية. كما تلفت الدراسة الحالية النظر إلى أهمية الربط بين إعادة الأعمار المادي وبين إعادة التأهيل النفسي عن طريق العلاج النفسي بكافة صوره.

مشكلة الدراسة:

لقد تبين أن عملية إعادة أعمار المدن بالحرب عملية معقدة ولها أسس أو مقومات مترابطة مع بعضها، ولا يمكن فصل أي منها عن الأخرى، وأن عملية أعمار المدن بعد الحرب تتطلب إعادة ترميم أو مسح المباني المتهدمة حسب درجة الدمار، وأن تكون هذه العملية متزامنة مع إعادة تأهيل السكان الذين خبروا الحرب وويلاتها في مدينتهم، وهو تأهيل تربوي ونفسي وعيادي واجتماعي وطبي. ذلك لأن الإنسان الذي تهدم حيه السكني وشهد بيته أو حيه السكني وهو ينهار، وشهد موجات النزوح والتشرد، وحالات الصراخ والبكاء والخوف والهلع، والقتل والإصابات الجسمية ولا سيما بين الأطفال والنساء، يصعب عليه أن ينسى مثل هذه المشاهد المروعة ببساطة، ويصعب عليه الرجوع لحياته الطبيعية، ما يتطلب أن تكون عملية إعادة الأعمار متزامنة بالفعل مع إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والبدني للسكان، حتى تتحقق فلسفة التنمية البشرية المستدامة التي تتلخص ببساطة في تطوير الإنسان على المستويين النفسي والاجتماعي، من خلال إعادة دمجه في مجتمعه وتطوير إمكاناته الذهنية ومهاراته أثناء الخدمة وتبصيره بكيفية قضاء وقت فراغه وكيفية استثماره في ممارسة هوايات مفيدة، وكيفية الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير معلوماته، وتحقيق الحراك الاجتماعي على المستويين الرأسي والأفقي، وبكل ما يمكنه من مواكبة العصر، حتى يسهم في تطوير نفسه وتطوير مجتمعه، وعليه فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس الآتي: ما نوع العلاقة بين إعادة أعمار بعض المدن المدمرة بالحرب في شكل إزالة مخلفات الحرب، وإعادة ترميم المباني القابلة للترميم، وتشييد المباني الجديدة، وشق الطرق وإنشاء الحدائق والمتنزهات، ومد خطوط الهاتف

والكهرباء، وشبكات الصرف المائي والصحي نحوها، وبين إعادة التأهيل النفسي والطبي للمتضررين فيها بالحرب نفسياً وجسدياً بما يحقق مبدأ التنمية البشرية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية الآتي:

1. التعرف على العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وعملية أعمار المدن المدمرة بالحروب.
2. التعرف على العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وتحقيق الحاجات النفسية وتوظيف الإمكانات المجتمعية.
3. رصد معوقات التنمية البشرية في المجتمع الليبي.
4. رصد الآثار النفسية للحرب وسبل إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة.
5. التعرف على دور المصالحة الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة بالمدن المدمرة.
6. إبراز دور المرأة في المصالحة الوطنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الآتي:

1) تبصير الليبيين بتلك المعوقات التي تحول دون إعادة الاستقرار لليبيا، وتحول دون وقف أعمال النزاعات المسلحة، وتؤخر قيام دولة الديمقراطية والمؤسسات التي حلموا بها، وتمكينهم من العيش في سلام وأمن، ومن الاستمتاع بثرواتهم، وتحقيق التقدم والرخاء، والتطلع لمستقبل مشرق أسوة بالدول المتقدمة والمزدهرة.

2) طرح رؤى تسرع عملية أعادة الأعمار، وتسهم في تضييق الهوة الفكرية والتوجهات التي تباعد بين الليبيين نتيجة التداعيات التي سبقت وواكبت ثورة السابع عشر من فبراير.

3) لفت الانتباه لأهمية إعادة التأهيل النفسي والتربوي والاجتماعي والطبي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، والتأكيد على أن الأعمار المادي للمدن المدمرة بالحرب ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لمواطني هذه المدن مثل مدن بنغازي وطرابلس وسرت.

4) رصد العوامل والظروف التي حالت – وما تزال – دون الوصول إلى مصالحة وطنية شاملة، تعجل بقيام الدولة الليبية، دولة القانون والمؤسسات، وتسرع بالعملية الانتقالية والتداول السلمي للسلطة، وتحقق العدالة وتحفظ حقوق الإنسان، وتعوض من تضرر في حقبة النظام السابق، وأثناء ثورة السابع عشر من فبراير وفق نصوص القانون.

5) الخروج بتوصيات عملية قد تبصر من بيدهم القرار باتخاذ إجراءات عملية تعجل من تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ودون إقصاء لطرف من أطراف النزاع، وتحقق الأمن والعدالة بهدف الوصول إلى دولة المؤسسات والقانون.

منهج الدراسة:

اتبع أسلوب البحث الأساسي التحليلي الذي يستهدف دراسة حالة أو ظاهرة على المستوى النظري في ضوء خبرة الباحثين، وفي ضوء الأدبيات ذات العلاقة بموضوع هذا البحث، بهدف توليد رؤى وأفكار تسهم في فهم الموضوع الذي يستهدفه البحث بالدارسة والتحليل.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

وردت في هذه الدراسة بعض المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلى توضيح ومن بينها:

1) التنمية الاجتماعية:

وقد عرفها أشرف حسونة (1970) بأنها "عملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في بيئته، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، وبطريقة تحقق له أهدافه". أما هيجنز(1963) فيعرف التنمية الاجتماعية بأنها" عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية ونحوها بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع"، (ورد في عيد، 1990: 69–70).

2) التنمية الاقتصادية:

ويقصد بها "عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي وبحيث يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، على أساس أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد"، (عيد، 1990: 84).

3) التنمية المستدامة:

ويقصد بها تلك "التنمية المتوازنة التي تقوم على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وهي التنمية النظيفة التي تضمن الفرص الممكنة للأجيال القادمة" (الشيباني، الزقوزي، 1996 :29).

4) التنمية البشرية:

يعرف تقرير الأمم المتحدة (1990) التنمية البشرية بـــــ "أنها عملية توسيع للخيارات المتاحة أمام الناس" (إبراهيم، 2006: 206).

وقد حدد هذا التقرير هذه الخيارات في الآتي: تحقيق حياة طويلة للإنسان خالية من العلل والأمراض من خلال التطور النوعي في الخدمات الصحية للجميع، واكتساب المعرفة من خلال توفير

التعليم الأساسي والمجاني للجميع، وضمان حرية الأفراد للوصول إلى مصادر المعرفة، والتمتع بحياة معيشية كريمة من خلال رفع مستويات الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي (إبراهيم، 2006: 207).

بيد أن مفهوم التنمية البشرية توسع ليشمل: المساواة، ويعني تحقيق تكافؤ الفرص بيم أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واحدة، والإنتاجية وتعني أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس ومستوى وطرائق معيشتهم وأمانهم الاجتماعي والسياسي وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاجية في المجتمع، والاستدامة وتعني توازن عمليات النمو والتنمية في أطرها ومعدلاتها الاقتصادية وتوازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع في طريقها الآني المعاصر وكذلك في منظورها المستقبلي، والتمكين ويعني الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم، وتتحقق عملية التمكين من خلال تحقيق شرط الديمقراطية، والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون، كوسائط يتمكن من خلالها كل الناس من المشاركة في صنع القرار واتخاذه، (إبراهيم، 2006: 208–209).

التصور النظري للدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة، نقدم التصور النظري الآتي بغية تسليط الضوء على موضوع علاقة إعادة أعمار المدن المدمرة بالحرب بإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي وفلسفة التنمية البشرية المستدامة على النحو الآتي.

التنمية البشرية المستدامة وأعمار المدن المدمرة بالحروب:

يُفترض أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحقيق تنمية بشرية موزعة ومستدامة. وتعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها" عملية تعظيم مجالات الخيارات لدى الناس بزيادة فرصتهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والحصول على وظائف، وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية"(تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول اليورومتوسطية، 2006: 6).

وتتحقق التنمية البشرية المستدامة من خلال توظيف مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة كالرياح والطاقة الشمسية وشلالات الأنهار، وإنتاج بدائل للطاقة تعوض الطاقة النفطية، ومن خلال ترشيد وحسن استغلال الموارد الطبيعية، والحماية من التلوث البيئي، وتحقيق فرص العيش ومقومات الحياة للأجيال القادمة، والتأهيل المستمر أثناء الخدمة، وتنويع مصادر الدخل، والاستفادة من الثورة المعلوماتية في إعداد الكوادر المهنية والمتعلمة، وفي الحصول على أنشطة جديدة تدر الدخل الوفير للفرد، وإقحام المرأة في التنمية، ومكافحة الفقر.

كما تتحقق التنمية البشرية المستدامة بدعم ورعاية الفئات الأكثر فقراً، والقضاء على الجوع والفقر والأمراض المستعصية والمشكلات الناجمة عن التلوث، وحفظ التوازن البيئي الطبيعي، والقضاء على التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، وتوفير التعليم والصحة للجميع، والقضاء على أسباب الفقر في العشوائيات وأحزمة الفقر، وبكلام آخر القضاء على عوامل الفقر في الأحياء الفاسدة بالمدن الكبرى. وتؤكد أدلة إمبيريقية على أن 70% من النساء فقيرات، وأن ثلثي النساء أميات في البلدان الفقيرة، وأن المرأة تعمل أكثر من الرجل ولكن دخلها الاقتصادي أدنى منه، وأن عملها بلا تقييم وغير معترف به، وغير مقدر، ولذا فإن تولي المرأة مسؤولية الأسرة يرفع من مستوى الفقر الأسري، لأنها لا تتعلم ولا تصل لسوق العمل. وعليه فإن تفاعل الفقر مع النوع يقود إلى حرمان الإناث من مقومات سوق العمل، ما يعني أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إقحام المرأة في الإنتاج ومساواة دخلها بدخل الرجل.

تعد البطالة بكافة أنواعها المستترة والموسمية والظاهرة أحد معوقات التنمية البشرية المستدامة لأنها تشل القوى البشرية العاطلة وتحول دون مشاركتها في العمل والبناء. وتؤدي البطالة إلى انتشار الأنشطة الاقتصادية الحرة ذات الدخل المنخفض والآجل، مثل العمل بالأجر اليومي، والعمل بالقطاعات الخاصة التي يبقى أصحابها تحت رحمة أرباب العمل الذين قد يستغنون عنهم في أية لحظة. ودخل القطاعات الخاصة عادة ما يكون منخفضاً وغير مستقر. ويتدنى الدخل عادة في تلك الأسر التي بها أطفال وكبار سن. ولذلك يلحظ أن الدخل المرتفع مرتبط بالأفراد الذين في مرحلة الشباب، وأنه يقل لدى كبار السن، ثم يقل بشكل أكثر لدى الأطفال، ما يعني أن وجود الأطفال في الأسرة يرفع من مخاطر الفقر بشكل يفوق تلك الأسر التي بها شباب وكبار سن. ولذلك فإن توفير فرص التعليم للجميع في المجتمع، سيعد كافة أفراده للإسهام في حركة البناء ويمكنهم من الحصول على دخول تليق بهم وتمكنهم من العيش الكريم، وتتيح لهم فرص الحصول على معاشات ضمانية مجزية عند التقاعد.

تتأثر التنمية البشرية المستدامة بتباطؤ النمو الاقتصادي وبالهجرة من الريف للمدن، وباتساع التحضر والتوسع في الاقتصاد الحر، وهي عوامل تقود لتدني مستوى المعيشة وتدني مستوى الدخل ولاسيما للعمالة غير المؤهلة بالمدن. ويرجع جزء من البطالة الحضرية إلى كثرة الهجرة الريفية للحضر، حيث يزداد عدد الراغبين في العمل مع تناقص فرص العمل. كما تتأثر التنمية البشرية المستدامة بالعجز في النمو الاقتصادي للدولة، وبكثرة السكان وفي ظل عدم وجود وظائف تستوعبهم، وبقلة إسهام دول الشمال في تنمية دول الجنوب، وكثرة ديون الدول النامية، وندرة الاستثمارات الأجنبية بها، (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول اليورومتوسطية، 2006).

يمثل الفقر عاملاً مهماً يضعف التنمية البشرية المستدامة؛ فالفقر يحرم فئات عريضة من التعليم، ويحول دون تمتعها بمقومات الغذاء الصحي، وتوافر المياه الصالحة للشرب، وقد يدفع بصغار الأسر الفقيرة للعمل في سن مبكرة رغم ضعف عودهم ومستوى إدراكهم، وقد يعرضهم هذا للاستغلال الجنسي والجسدي والاجتماعي والاقتصادي، أو يدفعهم باتجاه الجريمة والجنوح بكافة صورهما. كما أن انتشار الفقر يؤسس لثقافة الفقر، حيث يتوارث الفقر بين الأسر الفقيرة بالانقطاع عن التعليم في سن مبكرة بسبب كثرة عدد أفراد الأسرة الفقيرة، وقلة دخلها، وبسبب الميل لممارسة أعمال ليست ذات جدوى اقتصادية مثل أعمال السمسرة وتلميع الأحذية والاتجار في سلع تافهة ذات دخل وضيع، أو التسول، أو نقل البضائع في الأسواق العامة بالعربة اليدوية ونحوها. تتضح معالم ثقافة الفقر في الزواج المبكر وكثرة الإنجاب، وعدم الادخار، وعدم تطوير الإمكانات الذهنية، والانشغال بكل ما هو آني وسريع، وعدم وجود فلسفة في الحياة، والأمية والسكن في بيوت آيلة للسقوط وفي أحياء فقيرة، وممارسة التدخين وتعاطي المؤثرات العقلية، وممارسة الدعارة والفحش المبكرين، والتسكع في الميادين العامة، والعيش بلا هدف، وانتشار ما يعرف بظاهرة أطفال الشوارع، والشعور بالدونية والغربة وقلة القيمة والشعور بالنقص والتهميش.

والفقر ليس حالة متجانسة، وله أنواع وأكثرها خطورة الفقر الشديد والفقر طويل المدى. وليس الفقر موقف بدني فقط، ذلك لأنه يؤثر على كافة مناحي حياة الفقير الشخصية والبدنية والنفسية والثقافية والسلوكية؛ فهو يقلل من الثقة بالنفس واحترام الذات، وكلما طال الفقر وطالت مدته، زاد تأثر الشخص بهذا الموقف بدرجة قاسية(تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول اليورومتوسطية، 2006: 28).

يمثل الفقر بكافة صوره إهانة لشرف الإنسانية، وهو وسيلة تدمر شعور الفرد بالحرية ويدخل في خلده الشعور بالضيم الاجتماعي، وبانعدام العدالة الاجتماعية، ذلك لأن الشعور بالحرية والأنفة لا يمكن تحقيقهما دون تمكن الفرد من إشباع حاجاته الضرورية. ولذلك فإن إعادة بناء المجتمع وأعماره ولا سيما بعد انتهاء الحروب والنزاعات، يتطلب توفير فرص التعليم والأمن النفسي والاجتماعي، وتوفير السكن الصحي، وتوافر الخدمات الصحية وتوافر فرص العمل، وتوفير وسائل قضاء وقت الفراغ، وتوفير الرعاية النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ذلك لأن أفضل وأنجع أنواع الاستثمار هو الرقي بملكات الإنسان وتطويرها لأقصى حد ممكن. فالإنسان المتعلم والمعافى صحياً والمنتج والمواكب للتطورات المختلفة التي يشهدها العالم اليوم، هو الذي يمثل رأس المال البشري الذي يطور مجتمعه بصورة مستديمة.

التنمية البشرية المستدامة وتحقيق الحاجات النفسية وتوظيف الإمكانات المجتمعية:

تتمثل الإمكانات المجتمعية في تلك الموارد البشرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والفكرية والإبداعية التي يتمتع بها المجتمع الليبي. ولإعادة أعمار المدن التي دمرتها ومزقتها الحروب، ينبغي حسن استغلال مواردها البشرية والطبيعية أفضل استغلال لتوفير الجهد والوقت والمال. وهذا المتطلب يتأتى بحسن التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وينبغي أن يتحقق هذا التخطيط الاستراتيجي على خطوات وحسب أهمية كل مرحلة من مراحله. وتتحقق التنمية الاقتصادية والتي هدفها في النهاية تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق زيادة الدخل القومي الحقيقي، هذا الدخل الذي يرفع بالمحصلة الدخل الفردي. كما تتحقق التنمية الاقتصادية عن طريق دمج كافة أطياف المجتمع الليبي في تحقيق هذه التنمية دون إقصاء لأحد بغض النظر عن جنسه وعمره، وانتماءاته السياسية وموقعه الجغرافي، وفي ظل توافر مقومات العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع، ومراعاة الظروف البيئية، وتقليص التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع. تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل بهدف رفع الدخل القومي وإيجاد فرص عمل للراغبين فيه، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل. ولن تتحقق التنمية الاجتماعية إلا بتوافر حقوق الإنسان، والتي تعني " مجموع الحاجات والمطالب التي يلزم توافرها لجميع الأفراد دون تمييز بينهم لاعتبارات الجنس أو اللون أو النوع أو الدين أو المذهب السياسي أو الأصل الوطني أو الجنسية أو لأي اعتبار آخر"، (سقني، 2010: 8).

هذا وحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي حقوق طبيعية وغير متغيرة، ومادية ومعنوية وعالمية، وغير قابلة للانتقاء، ومتضمنة لتلبية وإشباع حاجات الإنسان. وتكمن أهمية توافر حقوق الإنسان في أن هذه الحقوق تمثل الطريق الملوكي للأمن والحرية والعيش الرغد الكريم. لا تتحقق التنمية الاقتصادية سواء في المدن التي دمرتها الحرب أو لا، إلا من خلال توفير الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومأوى لكل فرد، وتوفير مقومات الصحة والتعليم والمواصلات وسبل قضاء وقت الفراغ، وتوافر دور الفن والثقافة والغذاء الصحي والماء الصالح للشرب ومشاركة جميع أطياف المجتمع بغض النظر عن أحزابها أو توجهاتها في صنع القرار. وتتسم الحاجات الإنسانية بأنها غير محدودة ومتجددة ومتنوعة بحس الرقي والحراك الاجتماعي للمجتمع بنوعيه الأفقي والرأسي، وهي معنوية ومادية وتتطلب توافر مقومات تحقيقها، وهي متكاملة ومترابطة، ومتشابكة ومختلفة ونسبية لأنها تتغير بتغير المكان والزمان سواء على المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي.

يمثل إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية أس أو أساس إعادة البناء والأعمار في أي مدينة أو مجتمع. ولقد حدد "إبراهام ماسلو" الحاجات النفسية اللازمة لحياة الإنسان في هرمه المعروف بهرم "ماسلو" للحاجات والذي يمثله الشكل التالي.

الشكل (1) يوضح أهمية إشباع الحاجات وفق هرم ماسلو

ووفقاً لهذا التنظيم يظل البشر طوال حياتهم حيوانات طالبات Wanting Animals. فعندما تتحقق مجموعة واحدة من الحاجات تحل محلها مجموعة أخرى جديدة. ونحن نشق طريقنا خلال الأنظمة المختلفة بنفس الترتيب الذي وضعه "ماسلو". حيث نبدأ بإشباع الحاجات الفسيولوجية، أي الحاجة للطعام، الماء، الأكسجين، النوم، الجنس، الحماية من تطرف درجات الحرارة، زيادة ونقصاً، الاستثارة الحسية والنشاط، وجميع الحاجات التي يتوقف عليها البقاء على قيد الحياة هي أكثر الحاجات قوة، ولذا فهي تفرض وجودها على أكثر باقي الحاجات. حيث يجب إشباعها بدرجة ما قبل إن تنبعث الحاجات الأخرى، ولذلك فإذا بقيت حاجة واحدة منها بدون تحقيق أو إشباع، فإنها قد تسود وتسيطر على جميع الحاجات المتبقية، (أميمن، 2007: 208–209).

يعد الإنسان أغلى ثروة في المجتمع، ولذا فهو أداة التنمية وغايتها. ويقتضى مبدأ الثروة البشرية المستدامة أن يطور الإنسان من نفسه كي يظل دوماً وسيلة للتنمية المتجددة والموفرة لثروات أخرى بعيدة المدى. وتتحقق التنمية البشرية المستدامة من خلال تطوير المرء لنفسه في مجال تخصصه من خلال الاطلاع على كل جديد فيه، وحضور ورش العمل والدورات التدريبية أثناء الخدمة، والاستفادة من خبراته في تحسين أدائه المهني أو الوظيفي، والانخراط في التعليم مدى الحياة وعن بعد، والتمتع بالصحة النفسية والجسدية، وذلك بالوقاية من الصدمات النفسية والجسمية والوقاية من الأمراض المختلفة ما يوفر عليه تكاليف العلاج والوقت ويمكنه من الإسهام في تنمية وتطوير مجتمعه بعدم التغيب عن العمل بسبب الإصابات والعاهات الجسمية. تتحقق التنمية البشرية المستدامة من خلال الانضمام لمؤسسات المجتمع المدني، وتقديم الخبرات والخدمات المختلفة التطوعية لتطوير قطاعات

معينة مثل الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي، وتخفيف المعاناة على من يعانون من مشكلات معينة أو يحتاجون لخدمات معينة، كما تتحقق هذه التنمية من خلال اكتشاف القدرات البشرية علمياً وثقافياً ورياضياً في سن مبكرة وتطويرها، وحسن استغلال وقت الفراغ، والمساهمة في حفظ البيئة، والحماية من التلوث في شكل المشاركة في حملات التشجير، وإنشاء مصدات الرياح، والحفاظ على التوازن البيئي وحماية بعض النباتات والحيوانات والطيور من الانقراض، والوقاية من تلوث المياه والتربة، واستغلال موارد البيئة الاستغلال الأمثل، وترشيد استخدامها، وعمل حساب لتوفير حياة مرفهة للأجيال القادمة وما إلى ذلك.

بكلام آخر تعني التنمية المستدامة تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وتوفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة، واستدامة نوعية الحياة. وأما أبعاد التنمية البشرية المستدامة فتتمثل في البعد الاقتصادي الذي يشمل النمو الاقتصادي المستديم، وفي البعد الاجتماعي الذي يتجلى في توفير العدالة الاجتماعية بين الأجيال، وفي البعد البيئي الذي يتمثل في الحفاظ على البيئة المتجددة وغير المتجددة، (سقني، 2010: 39).

تتحقق التنمية البشرية المستدامة من خلال معالجة المشكلات البيئية والاجتماعية الحالية مثل البطالة والمرض والتغذية، والسكن، والتوسع العمراني، والبنية التعليمية والتدريب المهني بشكل يتجاوز الحاضر ويستشرف المستقبل. وبشكل عام تتحقق التنمية البشرية من خلال عملية توسيع الخبرات المتاحة للناس. كما ترتكز التنمية البشرية على أن "يعيش المرء حياة طويلة، وأن يحصل على المعارف، وأن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق، والأكثر من ذلك أن يتمتع المرء بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان الأساسية"، (سقني، 2010: 29).

ترتكز فلسفة التنمية البشرية المستدامة على أن البشر هم الثروة الحقيقية للشعوب؛ فهم من يصنعون القرار ويراقبونه ويعدلونه، وينطلقون من أن النمو الاقتصادي عبارة عن وسيلة للتنمية وليس غاية في حد ذاته. تقوم التنمية البشرية المستدامة في مداها البعيد على بناء القدرات الإنسانية الممكنة والموصلة إلى مستوى رفاه الإنسان، مثل العيش الطويل، واكتساب المعرفة، والتمتع بالصحة، والحرية، والاستثمار في التعليم والصحة والتدريب، وتوظيف القدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني، كالمشاركة في الإنتاج والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية والاستمتاع بالراحة ووقت الفراغ، وبكلام آخر توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، وتكوين القدرات من أجل الاستفادة منها فيما ينفع الإنسان، ((سقني، 2010: 30).

تنطلق فكرة التنمية البشرية المستدامة من أن تنمية القدرات وتطويرها يقود للرفاه الإنساني ويحقق نوعية حياة جيدة، ويحقق التوازن في عملية تحقيق القدرات، ويحقق الحرية والمساواة والكرامة للجميع، ويحقق مبدأ الاختيار من أفضل البدائل المتاحة والممكنة. كما يتلخص المضمون الحقيقي للتنمية في الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالتحرر من الفقر، والحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب في عيشها بأكبر درجة ممكنة. ولذا تعد التنمية البشرية المستدامة حق أصيل في العيش مادياً ومعنوياً جسداً وروحاً دون أي شكل من أشكال التمييز. ولا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني على التنعيم المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال، والكرامة الإنسانية (سقني، 2010: 31).

يتضمن مفهم التنمية البشرية الواسع التحرر من كافة ألوان القهر والمهانة وصنوف الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والمرض والفقر والخوف، والعمل على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل عام تتضح معالم التنمية البشرية في العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي أصيل، والتحرر من الفقر، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتوفير فرص العمل للجنسين، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وصنع القرار.

معوقات التنمية البشرية:

تواجه التنمية البشرية في العالم اليوم العديد من المعوقات، وهي معوقات تطال البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن اختلفت بالطبع كماً ونوعاً. ويلحظ الراصد لمعوقات التنمية البشرية على المستوى العالمي أنها أكثر شدة ووضوحاً في البلدان النامية ولا سيما في قارة أفريقيا وبالذات في دول جنوب الصحراء، وفي بعض دول آسيا مثل الهند والباكستان وأفغانستان وبنغلاديش ونحوها، وفي بعض دول قارة أمريكا الجنوبية. حيث يلحظ التباين الكبير في الدخل القومي بين دول الشمال ودول الجنوب، وتباين دخول الأفراد والأسر في كثير من المجتمعات، إذ "يعيش ملايين الأسر في حالة من عدم الاستقرار وعدم الأمان تحت طائلة صدمات تتهدد الدخل والرفاه، وتبقى هذه الأسر عرضة للأزمات والكوارث الطبيعية لأنها لا تمتلك أي ادخار خاص أو أصول مالية أو حماية بموجب السياسات الوطنية. وتسجل البلدان النامية نسبة مرتفعة من انعدام الأمن الاقتصادي، حيث تتركز النسبة الكبرى من العمال في الاقتصاد غير النظامي الذي لا يقدم أي تأمين اجتماعي"،(تقرير التنمية البشرية، 2014: 21).

يعد عدم المساواة أيضاً مؤشراً يتهدد التنمية البشرية؛ حيث تبين مثلاً أن (85) شخصاً في العالم يستأثرون بثروة تقارب ما يملكه (2.5) مليار شخص من الأشد فقراً، وفي عامي (2010/1990) ارتفع معدل عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية بنسبة (11%). ويدل عدم المساواة على عدم التكافؤ في الفرص، وهو ينعكس سلباً على النمو والحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية والسياسية إذا ما تجاوزت حداً معيناً، وتضعف مشكلة عدم المساواة حس الهدف المشترك، وتسهل سعي المجموعات النافذة إلى الريع، (تقرير التنمية البشرية، 2014: 21).

تعد المخاطر الصحية من بين تلك العوامل التي تهدد مشروعات التنمية البشرية وتنسف بمقوماتها، وتهدد هذه المخاطر الأسرة والمجتمع في شكل انتشار الجوع وسوء التغذية بسبب الفقر. حيث يعجز الفقراء عن دفع تكاليف علاجهم، ويعجزون عن الحصول على الغذاء الصحي والماء الصالح للشرب، واللقاحات ضد الأمراض، وتتفاقم المخاطر الصحية عندما يتعرض المعيلون للأسرة للمرض. لأنه "إذا أصيب المعيل الأساسي في الأسرة بمرض، فيمكن أن تؤدي إصابته إلى إفقار الأسرة وبقائها في حالة فقر"، (تقرير التنمية البشرية، 2014: 21).

تعد مشكلة التلوث البيئي من أكثر المعوقات التي تطال بآثارها السيئة التنمية البشرية. وتتعدد العوامل المسؤولة عن التلوث البيئي، ومن بين هذه العوامل: اجتثاث الغابات والمناطق الخضراء لغرض التوسع العمراني، والتوسع في التصنيع وما يرافقه من تلوث هوائي، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وذوبان الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، وما ينتج عنه من احتمالية غرق مدن بحالها، واتساع رقعة طبقة الأزون، وشح المطر، وسقوط الأمطار الحمضية، وتلوث المياه، والتربة والمناخ، وانتشار الجفاف، والتصحر بسبب تراجع المساحات الخضراء، والرعي الجائر وإلقاء المخلفات بكافة صورها، وانقراض بعض الحيوانات والطيور أو هجرتها، ونفق أو موت الثروة البحرية بسبب تلوث مياه البحار، وتراجع خصوبة التربة. فهذه كلها عوامل تهدد الإنتاج الزراعي وتهدد الأمن الغذائي للبشرية وتحرم الإنسان والحيوان من استنشاق الهواء النقي ما يعرضهما للكثير من الأمراض المستعصية، وينبئ بنهاية الحياة على هذه البسيطة. ويعد انعدام الأمن الغذائي من أكثر العوامل التي تهدد حياة البشرية والذي على علاقة بشح موارد الأرض وبتدمير الإنسان لمقومات التوازن البيئي، ولقد تبين أن "الجوع أصاب (842) مليون شخص في عام (2012) بسبب غلاء الأسعار (تقرير التنمية البشرية، 2014: 21).

تعد النزاعات والحروب بكافة أطيافها عاملاً خطيراً يهدد التنمية البشرية؛ ذلك لأن النزاعات والحروب تعرض البشرية لصدمات على مستوى الأمن المجتمعي والشخصي. ويهدد العنف المذهبي والإرهاب والصراع بين العصابات في الشوارع، وتحول الحركات الاحتجاجية إلى العنف حياة الناس

وسبل عيشهم. كما أن الجرائم وحالات العنف الأسري تزيد من انعدام الأمن الشخصي. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن حوالي (4.400) شخص يموتون يومياً بسبب أعمال العنف المتعمدة. وقد قضى (1.6) مليون شخص بسبب العنف في عام (2000)، نصفهم انتحاراً وثلثهم قتلاً وخمسهم بسبب الحروب ومعظمهم من الرجال. هذا وفي النزاعات المسلحة عادة ما يستهدف المدنيون ويتم تشويههم وفق إستراتيجية متعمدة لإحباط المجتمعات وتدمير هياكلها الاجتماعية، والاغتصاب غالباً يرتكب في أعمال وحشية هدفه ممارسة السلطة ضد المجتمعات، (تقرير التنمية البشرية، 2014: 21).

الآثار النفسية للحرب وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة:

تعني الحرب أي صراع مسلح عنيف مفتوح ومعلن بين طرفين يعبر عن تعارض المصالح بين طرفي ذلك الصراع. وتشير الإحصائيات إلى أنه حدث على الأرض قرابة (15) ألف حرب وصراع خلال الـ (5500) سنة الماضية، أي بمعدل (2. 3) حروب سنوياً، وأنه قتل فيها أكثر من ثلاثة مليارات ونصف المليار إنسان، وأن البشرية لم تعش في وئام وسلام إلا حوالي (29) سنة فقط. تعبر الحروب عن ذلك الجانب الحيواني في الطبيعة البشرية، ذلك لأن في الإنسان نزعة فطرية للقتل والدمار وممارسة العنف والعدوان ولا سيما عندما تتم استثارته؛ فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان. هذا وتطال الحرب بآثارها النفسية والجسدية كافة الفئات العمرية، ولا سيما الأطفال والنساء والشيوخ. حيث تعاني الكثير من الفئات المستضعفة بالذات من ما يعرف بصدمة الحرب. توحش الحرب عادة الرجال الذين يقاتلون بضراوة في الجبهات، ويفعلون كل ما يذل عدوهم ويحطم معنوياته.

وتعد ليبيا من بين دول الربيع العربي التي شهدت صراعات طاحنة بعد سقوط النظام السابق، وبلغ أشد هذه النزاعات المسلحة شراسة ما عرف بحرب المطار عام (2014) وما تلتها من نزاعات مستمرة هنا وهناك في بعض المناطق الليبية، ما جعل ليبيا تواصل "محاولة تجاوزها فترة انتقالية مضطربة تتسم بانقسامات سياسية ومؤسسات فاشلة واشتباكات في مختلف المناطق، وتزايد انعدام الأمن والإجرام، وقد تدهور الوضع الأمني في أوائل (2015) ما أدى إلى ازدياد الهجمات على مدنيين؛ فبحلول عام (2015) يقدر أن مليوني شخص، أي تقريباً ثلث مجموع السكان ابتلوا بالنزاع"(النت: 112).

لقد تركت النزاعات المساحة التي شهدتها ليبيا في الآونة الأخيرة العديد من المآسي؛ إذ يوجد مثلاً في شرق البلاد ما يقرب من (1.9) مليون نسمة ولا سيما في بنغازي بحاجة لمساعدة إنسانية، ويوجد (1.2) مليون نسمة بحاجة للغذاء، وهناك نصف مليون مشرد داخل ليبيا، فضلاً عن وجود شح في الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية، وانقطاع الكهرباء، وانخفاض الدخل القومي بسبب تراجع عائدات النفط، وإنفاق المال في مشروعات غير منتجة، ونصف الأطفال المشردين لا يذهبون

للمدرسة، وتخصيص مدارس للمشردين على حساب التعليم، وهناك ربع مليون يواجهون الاعتقال التعسفي والاحتجاز في ظروف سيئة، والاعتداء الجنسي والعمل القسري والابتزاز والاستغلال، وأن حوالي (2000) ليبي غرقوا في البحر عام (2015) (الانترنت: 112).

لا تمر الحروب دون أن تدمر كافة البنى النفسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب. حيث "تخلف الحروب والنزاعات المسلحة آثاراً مدمرة على المدن والشعوب وتؤدي إلى طمس ملامح الحضارات التي نشأت عبر العصور، وتنشر ثقافة الخوف والفرار واللجوء ما يدمر الشعوب ويعرقل تواصل المخططات التنموية والرفاهية التي تصبو إليها بسبب استنزاف مواردها في تمويل الحروب"، (كوسي، 2015: 16).

تدمر الحروب البنى التحتية والنسيج الاجتماعي للشعوب، وتترك بصماتها المؤلمة على مسرح الحياة الإنسانية؛ حيث تلحق الدمار المعنوي والمادي لأجيال لم تعاصر الحرب، وترفع من شدة وحدة المشكلات الاجتماعية، وتنشر الفقر وتتسبب في تدهور الأوضاع المعيشية، وتدمر ثقافة المجتمع واقتصاده، وتتسبب في حالات النزوح ومن ثم تكون العشوائيات في المدن المهاجر إليها، فضلاً عن انتشار ظواهر مدمرة مثل النزوح والتهجير، وتوتر الوضع الأسري، وتدمير صغار السن، وتراجع المردود الاقتصادي والاستثمارات وزيادة أعباء الدولة الاقتصادية. لكن آثار الحروب النفسية أشد فداحة وخطراً على الإنسان، ذلك لأن ميدانها هو شخصية الإنسان. ولتسليط الضوء على هذه الفرضية نقدم التحليل الآتي:

نلحظ وبمرارة أن أكثر الناس يركزون على الخسائر المادية للحرب دون الاهتمام بآثارها النفسية المدمرة على الإنسان وبخاصة على الطفل. هذا في الوقت الذي تؤكد فيه البحوث النفسية أن جروح الإنسان الجسدية قد تندمل وتشفى مع مرور الزمن، لكن جروحه النفسية لا تشفى بنفس السرعة، بل وقد لا تشفى إطلاقاً. ولذلك فلقد كان "فرويد" محقاً عندما قال إن "الطفل أبو الرجل"، ما يعني أنه كيفما كانت مرحلة طفولة الإنسان، كذلك تكون مرحلتا رشده وشيخوخته. ولذلك فإننا نفترض أن الطفل الذي يشهد الحرب ويعايشها سيكون مشكلاً ومحطماً نفسياً وقلقاً وكئيباً، وعدوانياً، وخائفاً، ومغترباً، ومفككاً على المستوى العقلي، وتعيساً، ومضطرباً في تفكيره، وضعيفاً الخ... إن ما يخسره الإنسان بالحرب يفوق ما يربحه منها. وكل أعمال العنف والقتل والاغتصاب والدمار التي تنفذ في الحروب، إنما تستهدف تدمير مقاومة الإنسان ومحاربته نفسياً. حقاً إن الجهات المقاتلة قد تربح الحرب بدعاياتها وأعمالها الوحشية، ولكنها بالمقابل تترك آثاراً نفسية مدمرة تطال الإنسان الذي هو أداة وهدف كل شيء، وفي مقدمة ذلك صدمة الحرب، واضطراب ضغط ما بعد الصدمة أو الشدة. تؤكد نظرية التحليل النفسي على أن ذاكرة الإنسان لا تبلى، فلا شيء يبيد فيها، وأن شخصية الإنسان دينامية؛

فبمجرد تذكره مثلا لفكرة ما، فإن هذه الفكرة سوف تستدعي أفكاراً أخرى، أو أنه سيتذكر الحدث الذي تمثله تلك الفكرة برمته وبكل تفاصيله. إن تذكر الإنسان لخبراته المدفونة في غياهب اللاشعور سوف تجد طريقها للشعور عبر تذكرها، أو الحديث عنها، أو من خلال الأحلام، أو زلات اللسان، أو من خلال الجلسة العلاجية، أو عبر حدوث موقف مشابه لها. وبتذكر الفرد لصدمته أو خبرته المنسية، فإنه قد يعيش هذه الصدمة ثانية وهو ما يطلق عليه "عصاب التحليل".

تنشر الحروب ثقافة الخوف والقلق والفرار ما يعطل عند الأجيال التي تعاصر الحرب كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد، "وقد يمتد التأثير لبقية حياتهم فيما بعد، حتى بعد انتهاء أحداث العنف وتوقف الحرب من كون أن هذه الذكريات يمكن أن تبقى في دواخلهم، وتخلق أزمات نفسية ناجمة عن الخوف من مواجهة أحداث عنف مماثلة لم يتم رؤيتها على الشاشة كرؤية الأجساد مفتتة أو مقطع من خلال التماهي مع مشاهد العنف التي تعرض على الشاشة أمامنا"(شعبان، 2013: 8–9).

تطال الحرب بسلبياتها المدمرة الطفل بشكل يصعب تصوره؛ فأطفال "كوسوفو" الذين شهدوا مشاهد مهولة لم ينطقوا بكلمة واحدة لمدة أشهر، فضلاً عن أنه لا يمكن محو الصدمة الحربية من النفوس بشكل قطعي، وأن الأطفال أكثر فئة تعاني من عنف الحرب لعدم اكتمال نضجهم النفسي والاجتماعي، وأن الحرب تهز ثقة الطفل بنفسه، وفقدان الثقة بالنفس يقود لضغوط نفسية وسوء تكيف ورؤية العالم على أنه غابة متوحشة، كما يصبح الطفل ضحية الخوف الشديد والكوابيس المزعجة والكآبة، ما يجعله بحاجة للمساندة النفسية والاجتماعية والعلاج النفسي، كما تضعف الحرب علاقة الطفل بوالديه لانشغالهما بالحرب وهمومها ما يقلل من حديثهما، فيحدث له بطء في النمو اللغوي، كما تسبب الحرب للطفل التهتهة وتأخر نمو اللغة، ويصبح الطفل عدوانياً وجانحاً ومدمراً كرد فعل لما يعانيه من الخوف من الترك والانفصال والموت له ولأهله. أضف إلى ذلك أن من عاش الحرب، صار عاجزاً عن خوض غمار كل ما هو جديد يستعيد به نفسه، ما يدعو إلى ضرورة تقديم العلاج النفسي لأولئك الصغار الذين عاشوا تجربة الحرب بكل مآسيها الدامية نفسياً واجتماعياً.

من هنا تصبح عملية إعادة تأهيل الأطفال والمقاتلين المسرحين متطلباً مهماً وحيوياً لأنه يمكن من خلالها إعادة استثمار الإنسان الذي هو أنجع أنواع الاستثمار. وتتم إعادة التأهيل من خلال توفير العيادات النفسية التي توفر للفرد المضطرب بآثار الحرب فرص العلاج النفسي التحليلي والسلوكي، والعلاج المعرفي السلوكي، والعلاج العقلاني، والعلاج الجشتالتي، والعلاج الممركز حول العميل. وتنبثق أهمية إعادة التأهيل النفسي للمضطرب من منطلق أن كسب الآخرين يتحقق من خلال فهمهم، وأن الإنسان كائن عاطفي أكثر منه كائن منطقي. فهدف العلاج النفسي استبدال نفسية من خبر صدمة الحرب وويلاتها بنفسية جديدة محبة للسلام، مقبلة على الحياة، متفائلة، متسامحة، متفاعلة مع محيطها،

فضلاً عن أن ترك الأطفال وحدهم ولا يجدون كلمات لوصف ردود الفعل الخاصة بالصدمة، تصبح الأعراض وسلوكيات الأعراض هي وسيلتهم الوحيدة للتعبير. بيد أن العكس صحيح. فترك الذي عاش خبرة الحرب دون إعادة تأهيل، يجعله شخصاً مضطرباً نفسياً ومشكلاً، وعاجزاً عن تحقيق الصحة النفسية وعدوانياً ومحبطاً. يقول فرويد في هذا الصدد" إن كل إنسان تعشعش في داخله ميول هدامة لا سيما بعد عيش تجربة قاسية أو عنيفة فنجده بالتالي يسلك تصرفات مناهضة للأعراف الاجتماعية والثقافية من كون أن هذه الميول قد تكون قوية بما فيه الكفاية لدى عدد كبير من الناس وتحدد سلوكهم في المجتمع"،(شعبان، 2013: 27).

المصالحة الوطنية كوسيلة للتنمية المستدامة بالمدن المدمرة:

يسمع المرء عبر وسائل الإعلام عن كثرة وفود المصالحة الوطنية التي تتنقل بين المدن والمناطق الليبية من حين إلى آخر ولاسيما عندما تندلع النزاعات المسلحة بين الأشقاء في إحدى تلك المناطق الليبية. ويترأس لجان المصالحة عادة شيوخ القبائل المشهود لهم بالنزاهة وحسن الخلق والثقل الاجتماعي لقبائلهم، ويتسمون بالحيادية، وحسن النية في المساهمة في وضع حد لتلك العوامل التي تتسبب في تمزيق وتفتيت النسيج الاجتماعي الليبي، وتهدد حياة وأمن الليبيين، وتخلق المزيد من الانقسامات، وتؤخر من قيام دولة الديمقراطية والمساواة والحرية التي حلم بها الليبيون ودفعوا ثمنها باهظاً. وتعرف المصالحة الوطنية بأنها "عملية معالجة مظالم أطراف النزاع بهدف إعادة تحديد علاقاتهم، وصياغة عقد اجتماعي جديد"(شرقية، 2013: 4).

على الرغم من الجهود المبذولة محلياً لتحقيق مطلب المصالحة الوطنية بين طرفي النزاع في منطقة ما، إلا أن الكثير من محاولات هذه المصالحة عادة ما تكشف عن أنها هشة وضعيفة، حيث تنكسر أمام الرغبة في تأجيج المزيد من الصراع، وعدم التزام أطراف النزاع بما تم الاتفاق عليه في وثائق المصالحة الوطنية لاعتبارات عديدة. وتتعدد معوقات المصالحة الوطنية. ولهذه المعوقات جذور تاريخية. وفشل برنامج المصالحة الوطنية يبدو أنه ضحية تصفية حسابات بين الأشقاء الليبيين، وله عوامله التي لم يتم التوصل إلى حلها بعد. ونقدم التحليل التالي الذي يشخص اضطراب المصالحة الوطنية بالمجتمع الليبي.

لقد ترتبت عن الثورة الليبية في (17 فبراير) بعد سقوط نظام السابق تداعيات تمثلت في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، ومن المحتمل أن تحول الانقسامات العميقة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب دون إجراء عملية إعادة فعالة، وأن تهدد احتمالات الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتخرب فرص نجاح عملية الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. ولذلك ولكي تعرف ليبيا الاستقرار، يتعين تحقيق هدف المصالحة الوطنية باعتباره أحد العلاجات الناجعة لهذا التشظي والتمزق الذي يطال

المجتمع الليبي بآثاره المدمرة مع مرور الأيام. ولكي تتحقق المصالحة ينبغي أن تشمل كافة أطراف النزاع، وهم بالدرجة الأولى الثوار من جهة ورجال النظام السابق من جهة أخرى. والحق "أن المجتمع الليبي لم ينقسم إلى نصفين، بل هو منقسم إلى عدد من الجماعات والفصائل التي هي بحاجة جميعها إلى أن تُعطى حصة في استقرار ليبيا، وبالتالي يجب أن تشمل عملية المصالحة أيضاً اللاجئين، والنازحين، وأولئك الذين يعرفون على أنهم موالون للنظام، وكذلك ممثلي الدولة الليبية الجديدة. وعلى الرغم من صعوبة التحدي المتمثل في استيعاب كل هذه الأطراف، إلا أن وحدها مصالحة ذات قاعدة مجتمعية عريضة من شانها أن تضمن انتقال ليبيا من دولة هشة مزقتها الحرب، وقسمت مجتمعها إلى أمة مستقرة وشعب واحد"(شرقية، 2013: 3).

يعكس فشل المصالحة الوطنية تلك الاختلافات العميقة بين الليبيين المحسوبين على نظام السابق وبين الليبيين المحسوبين على ثورة 17 فبراير. فثوار 17 فبراير ومؤيدوها يرون أن النظام السابق دمر المجتمع الليبي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ حيث قام بتهميش الجيش، وأدخل ليبيا في أتون حرب تشاد ترتب عليها عنها قتل (7000) جندي ليبي، وحل الجيش الليبي وتم استبداله بكتائب ولاءها للنظام وليس للوطن، ومارس السلطة السياسية المطلقة، وحظر الأحزاب السياسية، وسجن معارضوه أو أرسلهم للمنفى، واتبع طريقة ممنهجة لتدمير المؤسسات الاجتماعية والحكومية، وحرم الليبيين من تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وأهمل التنمية الاجتماعية، وبدد الأموال في الإنفاق على مشروعات غير مجدية اقتصادياً مثل النهر الصناعي العظيم، وحرب تشاد، وشغل مؤسسات الدولة بحدها الأدنى بإدارة بيروقراطية فاسدة، وجعل القبيلة مؤسسة اجتماعية هدفها المحافظة على استمرارية حكمه، وارتكب مذبحة أبو سليم التي راح ضحيتها (1270) سجين معارضين للنظام، ومصادرة عقارات بعض الليبيين وضمها للدولة وفق قانون رقم (4)، ما جعل حوالي ربع سكان مدينة طرابلس يقيمون ببيوت مصادرة من أهلها باسم مقولة "البيت لسكانه"، ومصادرة سيارات البعض وتمليكها لسائقيها، باسم مقولة "السيارة لمن يقودها"، ومصادرة الأراضي والممتلكات الخاصة باسم مقولة "الأرض ليست ملكاً لأحد"، وإقصاء المحسوبين على التيارات الإسلامية والإخوان المسلمين، وتحطم طائرة البنام (1988)، وتحطم طائرة الخطوط الجوية الليبية في طرابلس عام (1992)، وتم حقن (400) طفل بالإيدز في مدينة بنغازي، وقيام لجان التطهير بتدمير المباني التي قرب الطريق الساحلي، ومصادرة ثروات بعض التجار، وسجنهم، وسجن من اعتقد بعدم ولائهم للنظام، وقيام بعض أعضاء اللجان الثورية بأعمال التصفية الجسدية للمعارضين بالداخل والخارج، والقيام بعمليات إرهابية في بعض الدول الغربية، وتدعيم حركات التحرر في بعض دول

أفريقيا ودول أمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى، وتدعيم الجيش الايرلندي، وتكميم الأفواه ومصادرة الحريات، وإفقار الشعب، وغياب الدستور ودولة المؤسسات الخ..

هذه هي بعض الحجج التي يتذرع بها المعارضون للنظام السابق، ويرون أنها تقف كعقبة كداء يصعب تجاوزها دون محاسبة رموزها والحصول على التعويض المجزي لضحاياها. لكن بالمقابل هناك مخالفات وانتهاكات ارتكبها المحسوبون على ثورة 17 فبراير، وهي بدورها مخالفات لا يمكن تجاوزها، ومن بينها: التهجير القسري لمدن بحالها بسبب دعمها للنظام، وإصدار قرار العزل السياسي، والسجن على الهوية، وكثرة انتشار حالات التعذيب للسجناء المحسوبين على النظام، ووجود أعداد هائلة من النازحين بالخارج يقرب عددهم المليون، وانتشار ثقافة المنتصر، والانتقام من مدن محسوبة على النظام السابق.

لقد حدثت نقلة ذهنية كبيرة لدى الكثير من الليبيين المحسوبين على التيار الفبراري أو المدعمين له، ومن بينها العمل على مسح حقبة القذافي من الذاكرة، ومسح رموزه، وذلك بسحب صور القذافي من الشوارع والميادين العامة بعد سقوطه، أو تشويهها بعبارات خادشة للحياء، واستبدالها بصور عمر المختار كرمز وطني، وإزالة كل ما يشير للفظ "الجماهيرية" بالشطب مثلما هو الحال في شطب أو مسح هذا اللفظ من على لوحات السيارات، أو استبداله بلفظ "ليبيا". كما يطالب البعض في التحقيق بمجزرة أبوسليم، وخطاب زوارة، وإعلان الجماهيرية، والمصادرات العقارية باسم قانون (4)، ومصادرات ممتلكات المواطنين، وظهور مقولات مثل "ملك مقدس" من قبل بعض الأهالي الذين صودرت أملاكهم في حقبة القذافي. كما يطالب البعض بضرورة معرفة مصير أقاربهم، وبضرورة التعويض المجزي لأسر ضحايا مجزرة أبوسليم، وكشف حقائق هذه المجزرة، ومعرفة المسؤولين عنها وتسليمهم للعدالة.

بالطبع هذه خلافات عميقة ويصعب تجاوزها، وتزيد من الحقد المتبادل بين رموز ثورة 17 فبراير، ورموز النظام السابق، ولا يمكن تجاوزها إلا بالحوار وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الضيقة، فضلاً عن أن السير في درب الانتقام والقتل لا نهاية له، وأن إراقة الدماء لا تقود إلا إلى المزيد من إراقة الدم وأعمال القتل. من هنا تعد عملية المصالحة الوطنية الإجراء الشجاع الذي ينبغي تحقيقه بأية وسيلة؛ فدفع التعويضات للمتضررين في حقبة القذافي مثلاً لا قيمة له ما دام يرجع لليبيا استقرارها ويقوي لحمة ووشائج النسيج الاجتماعي الليبي، وما دام يبث الأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ليبيا، ويحقق لليبيين الحياة الديمقراطية وحلم دولة المؤسسات والقانون.

عندما يتذكر المرء فقط مثالب غيره ومن تسبب له من كوارث، تظلم الدنيا في عينيه، ولا يرى إلا كل ما هو قبيح ومؤلم في خصمه، لا سيما عندما يُثاب على ما يظهره من حقد وغل تجاه من

يكرهه. وبالطبع فإن الكراهية لا تولد سوى الكراهية. ولذلك نلحظ أن المحسوبين على التيار الفبراري يطالبون بالمضي في إقصاء المحسوبين على النظام السابق الذين تولوا مناصب إدارية أطالت عمر النظام من رجال شرطة وأمن، ورؤساء اتحادات طلابية، وتعاونوا مع قوات الأمن، واستفادوا من القذافي، وكانوا أعضاء باللجان الثورية، وروجوا للكتاب الأخضر، وأسهموا في عمليات التصفية الجسدية للمعارضين. كما يطالب الثوار بضرورة محاسبة رموز النظام السابق على ما اقترفوه من مظالم في حق الليبيين، وضرورة حصول المتضررين على تعويضات مجزية على ما فقدوه مادياً ومعنوياً. يفترض الفبراريون أن القصاص ضروري من رموز النظام السابق الذي أبعد السلفيين والإخوان المسلمين طيلة حقبة حكمه، وأنه يتوجب تطبيق قانون العزل السياسي بقوة وبحزم لأن "العزل السياسي أمر لا بد منه وينبغي ألا ينظر إلى القانون على أنه يستهدف الأفراد، بل طريقة للتفكير والعمل في ظل النظام السابق"، (شرقية، 2013: 11).

بيد أن العزل السياسي يطيل أمد المصالحة على الرغم من أن هدفه هو حماية الثورة كما يدعي أصحابه. لقد عرف الليبيون على مدى أربع عقود كافة أنواع القمع الفكري والتعاسة وغياب دولة المؤسسات والتمتع، وحرموا من خيرات بلادهم طيلة حقبة النظام السابق، كما وجد أولئك الذين استفادوا من هذه الحقبة، وعرفوا بإخلاصهم لها، ولذلك استمرت المجالس العسكرية في المدن الليبية بعد رحيل القذافي، واستمر الثوار في حمل السلاح بهدف حماية الثورة. وقد ارتفع عدد الثوار من (40.000) ثائر في بداية الثورة إلى (200.000) ألف ثائر حالياً. حقاً إن حماية الثورة أمر مطلوب، لكن يعد انتشار بعض الميليشيات وانتشار السلاح من بين تلك المعوقات التي تحول دون المصالحة الوطنية، فضلاً عن أن الكثير من هذه المليشيات لا ينضوي تحت سلطة الدولة لضعف هذه السلطة وهشاشتها، ولتعدد هذه السلطات في ليبيا. ولا شك أنه كلما طال أمد بناء الدولة الليبية، صار أمر تسليم الميليشيات لسلاحها حلم صعب المنال. ويتمسك البعض بالسلاح ليس لحماية بلده، ولكن لاستفادته منه، ما أضاع فرصة بناء الليبيين لدولتهم بعد الثورة، وبدد تلك الأحلام الوردية التي حلم بها الليبيون فجر بزوغ الثورة. حيث صار البعض يرى أن هذه الثورة صارت بمثابة مأساة لا نهاية لها، بسبب كثرة حالات الخطف والابتزاز والتهجير القسري، والقتل، والسجن التعسفي، والانفلات الأمني، والفقر وشح السيولة، والخوف من المجهول، وغلاء المعيشة، وغياب دولة المؤسسات والقانون، والتهميش، والاغتصاب، وانتشار كافة مظاهر الفوضى الخلاقة الخ... وهذه المآسي وغيرها أطالت فترة تحقيق عملية المصالحة الوطنية.

لقد عرضنا سابقاً المعوقات التي حالت –وما تزول– تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية. ولكن ولكي تتحقق دولة المؤسسات والقانون ينبغي أن يدوس الليبيون على جراحهم ويتناسون أحقادهم،

ويقدمون تنازلات شجاعة لأجل وطنهم، لأن مصلحة الوطن خط أحمر لا يمكن تجاوزه، ولأن التفريط فيه بكثرة المنازعات يهدد حياة الليبيين ووجودهم.، بل وقد يفتح شهية الطامعين في الوطن ويتعرض للاحتلال أو استغلال ثرواته في شكل تهريب لمقوماته الاقتصادية والثقافية المختلفة. وعليه فإننا نفترض أنه لا يمكن أعمار المدن الليبية المدمرة بالحرب إلا عبر تنفيذ مصالحة وطنية شاملة تجمع شمل الليبيين، وتنهي حالات التمزق والتشرذم بينهم، وتؤسس لقيام دولة القانون والمؤسسات عبر انتخابات نزيهة. وأما بصدد الخلافات المستعصية القائمة والتي حالت وما تزال تحول تحقيق المصالحة الوطنية، فإنه يفضل أن تؤجل عمليات التعويض ومقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، والمعتدين على الأرواح والممتلكات حتى قيام الدولة وتكامل مكوناتها، ثم يمكن لكل متضرر من الحصول على التعويض المجزي ونيل حقوقه عن طريق قضاء عادل ونزيه ومستقل عن أي تدخل من طرف الدولة.

دور المرأة في المصالحة الوطنية:

يفترض أن تسهم المرأة في أعمال المصالحة الوطنية، وحركة الأعمار التي ستشهدها ليبيا بعد قيام دولة المؤسسات والقانون. لكن يلحظ أن المرأة عادة ما يتم تهميشها في تلك المجتمعات الذكرية – بما فيها ثقافة المجتمع الليبي– التي تبجل الذكر وتقلل من شأن الأنثى. أضف إلى ذلك أن المرأة عادة ما تتعرض لعنف الرجل بسبب ما يعانيه من توتر وإحباط، وأن النساء عادة ما يتعرضن للتحرش الجنسي والتهجير القسري والنزوح والقتل والاعتقال والاغتصاب في الحروب، ما يؤثر سلباً على صحتهن النفسية والجسمية. في المجتمع البطريركي عادة ما توضع قيود شديدة على تحركات المرأة بسبب تبعيتها المطلقة للرجل، وعادة ما تهمش إمكاناتها الفذة، فتصبح أكثر هشاشة وأكثر عرضة لطيفٍ واسعٍ من حالات الظلم والانتهاكات خلال النزاعات المسلحة، ما يشل نصف طاقة المجتمع ويصيبها بالعجز. لقد أدى كل هذا إلى "تهميش تجارب المرأة في جدول الأعمال السياسي والحقوقي في أوقات الطوارئ وفي أوقات النزاع، ناهيك عن قرارات الحرب أو مفاوضات حل النزاعات أو بناء السلام. وثمة سبب آخر لتجاهل معاناة المرأة من الحروب والنزاع يتمثل في أن المرأة لم تحظ بتمثيل كافٍ في المؤسسات الدولية والسياسية والعسكرية التي تتخذ قرارات الحرب والسلم. حيث لم تشرك المرأة في عمليات حفظ السلام وصنع السلام أو في مبادرات نزع الأسلحة وتسريح المجندين وإعادة أدمجاهم بعد انتهاء الحرب"(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2009: 1). وعليه فإن المصالحة الوطنية في ليبيا وكنوع من تحقيق التنمية البشرية المستدامة، تتطلب أن تسهم المرأة وعبر مؤسسات المجتمع المدني ووفود المصالحة الأنثوية في تحقيق المصالحة الوطنية والإسهام في إعادة تأهيل المسرحين من الجيش والمقاتلين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للذين تعرضوا لصدمات

الحرب وضغوط ما بعد الصدمة، لكي تتحقق أعمال البناء والأعمار في تلك المناطق التي تعرضت للنزاعات المسلحة بشكل خاص وفي كافة المجتمع بشكل عام.

مناقشة ختامية:

يلحظ المتتبع للتحليل الذي تناولته هذه الدراسة تلك التصدعات الفكرية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في تعقيد المشهد الليبي، وعطلت من قيام دولة القانون والمؤسسات، ووقفت في وجه التداول السلمي للسلطة، وأجهضت الكثير من جهود المصالحة الوطنية، وهنا قد يطرح السؤال الآتي نفسه: كيف يمكن لليبيين تجاوز هذه المعوقات التي تحول دون توافقهم على سبل تحقيق دولة المؤسسات والقانون، وتحقق الأعمار والاستقرار النفسي والاجتماعي لهم ولبلدهم؟

في تقديرنا أن التثبيت على الماضي والتفكير في آلامه لن يحل الأزمة الليبية، لأن الذي ينظر بعيون متجهة للخلف يعجز عن تلمس طريقه نحو المستقبل. ثم إن التفكير في الماضي لا يذكر في العادة إلا بما به مؤلم وضار، وهو ما يؤجج مشاعر الكراهية والغل والحقد، ويقطع الطريق أمام التفكير في حل المشكل الليبي المعقد الذي تتوافر للأسف كل الظروف التي تقوده نحو المزيد من التمزق والتشرذم. ولذلك فإن الطريق لوقف الصراع الليبي الذي طال أمده، ينبغي أن يوقف باتخاذ قرارات شجاعة أهمها القناعة بتغليب المصلحة الوطنية والعامة على المصالح الشخصية والضيقة والإقليمية. لأن لسان حال المنطق يقول لنا: ماذا ينفع الليبيون لو أن بعضهم كسب العالم بالمال والجاه الشخصيين وفقد وطنه؟ بالطبع ستكون الخسارة فادحة ومميتة لأن لا شيء يعوض فقدان الوطن؛ فالوطن هو المأوى الكبير، وهو الهوية، وهو التاريخ، وهو الانتماء، وهو الشرف والعرض، وهو مصدر الرزق والأمن والأمان. الوطن كل لا يمكن تجزئته، هو أكبر من مجموع أجزائه. ولذلك فإن التضحية بالغالي والنفيس في سبيل الوطن شرف وبطولة ويعكس الغيرة على الوطن والوطنية والإيثار، لأنه لا قيمة لمن باع وطنه في سبيل تحقيق مصالح آنية سرعان ما تتلاشى في غياهب التاريخ ومزبلته. والتاريخ لا يذكر إلا الأبطال الذين ضحوا بأرواحهم لكي تسقي دمائهم نبتات عز وشرف وخلود ورقي وشموخ الوطن بين الدول.

لا شك أن السنوات الماضية كانت قاسية وشديدة على كافة الصعد النفسية والاقتصادية والاجتماعية، وحملت الكثير من الخبرات المؤلمة المكبوتة في اللاشعور الشخصي والجمعي، وقد ساعدت الفترة الحالية على تحقيق ما يعرف في التحليل النفسي بالتنفيس الانفعالي، حيث تمكن الكثيرون من التعبير عن انفعالاتهم المكبوتة والملغمة بالكراهية والحقد تجاه فئات معينة. ويُفترض أن من تمكن من التنفيس عن مشاعره وإحباطاته، أن يعود الآن للغة العقل والمنطق ويمد يده للمصالحة الوطنية بهدف جمع شمل الليبيين بمختلف أطيافهم ودون إقصاء لأحد، من منطلق أن ليبيا فوق الجميع،

وأنه وفي ظل دولة القانون والمؤسسات سيحصل كل متضرر في حقبة النظام السابق أو في الحقبة الحالية على حقوقه كاملة في شكل تعويضات أو محاكمة من أجنى في حقه في ظل قضاء عادل ونزيه ومستقل.

ثمة قناعة لا بد أن يصل إليها جميع الليبيين وهي أن الكثير من الدول المحيطة بليبيا فقيرة، ومكتظة بالسكان وتعاني البطالة والفقر، وفي مقابل ليبيا الغنية بمواردها الطبيعية والقليلة في عدد سكانها. وفقر الكثير من هذه البلدان تدفع ليبيا ثمنه غالياً في شكل تهريب مقوماتها الاقتصادية والأثرية التاريخية، وتهريب سلعها المدعومة مثل السلع الغذائية والوقود والسلع المعمرة وأعلاف الماشية والسيارات، والحيوانات الخ.. فضلاً عن أن الكثير من سكان الدول المجاورة يطمح للاستقرار في ليبيا ما يهدد النسيج الديموغرافي الليبي، وقد يصبح الليبي غريباً في وطنه ذات يوم، وقد تصبح ليبيا دولة مستعمرة. لقد ضح الأجداد بأرواحهم من أجل الوطن وهم فقراء، ولم يثنهم عن ذلك التقرب وحب الحياة لمن بيده إمكانية إثابتهم إن حققوا أهدافه. معنى هذا أن الوطن غالٍ وأن التفريط فيه لا مبرر له ومهما عظم حجم المكاسب المترتبة على الغدر به. ولذلك فإن صراع الليبيين من أجل قيام دولة الديمقراطية التي حلموا بها، وحفظ الوطن من الأخطار التي تتهدده، غدت قضية وجود.

ذكرنا في أمكنة كثيرة في هذه الدراسة أن كل طرف من أطراف النزاع في المشهد الليبي يدين الآخر ويبرر حق تهميشه أو تدميره. لكن في اعتقادنا وفي اعتقاد كل عقلاني، أنه آن الأوان لنبذ الخلافات الجانبية وطرحها جانباً لأنها لن تولد سوى المزيد من التمزق والتشرذم وفي ظل ظروف دولية واقتصادية وسياسية خطيرة هشة ومستفيدة من تعقد المشهد الليبي، ومن الوضع السياسي الليبي الهش تحديداً. ذلك لأن تعدد الحكومات وتعدد المؤسسات المصرفية وانقسام المؤسسة العسكرية، أضعف دولة ليبيا، وفتح شهية الطامعين في خيراتها وقد يسلبها أموالها المجمدة، وأضعف القوة الشرائية للدينار الليبي، وقلل من انتاجها النفطي اليومي، وأسهم في انفلاتها الأمني، وساعد على تهريب سلعها المدعومة، ورفع مستوى المعيشة للمواطن الليبي الذي غدا فقيراً أو معدماً، وأسهم في تدمير تراثها الحضاري والثقافي في شكل تهريب الكثير من التحف والقطع الأثرية. وهنا قد يطرح السؤال الآتي نفسه؟ ما الذي سيحققه الليبيون بتمزقهم أمام هذه الخسائر المفجعة التي ذكرناها سابقاً والتي يلمسها كل متأمل بوضوح داخل هذا الوطن وخارجه؟

إذا كان هدف الثورة الليبية ومنطقها هو القضاء على الدكتاتورية والظلم، وتحقيق دولة المؤسسات والقانون، فإن منطق الديمقراطية نفسه يقضي بضرورة تقبل الرأي الآخر وفي ظل ما يقره القانون، وتحقيق التعايش بين كافة أطياف المجتمع الليبي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والحياة الكريمة للجميع. وهنا قد يطرح السؤال الآتي نفسه: ما الفرق بين دكتاتورية النظام السابق والدكتاتورية

الحالية إذا كنا نمارس نفس سياسات الإقصاء والتهميش والعزل والسجن وتكميم الأفواه، والانتقام والتشفي؟ نحن قمنا بالثورة لأجل هدم الطغيان، ووفق هذا المنطق يجب ألا نكون طغاة، وأن نحتكم للقانون، أو للعفو العام الذي يقره القضاء العادل والنزيه. لا شك أننا إذا سلمنا بهذا المنطق، فإن نقاط الالتقاء بين الليبيين ستتعدد وتتمدد، وفي مقابل تقلص كل ما يوسع هوة الخلاف بينهم.

لهذه الاعتبارات فإن المصالحة الوطنية تمثل نوعاً من التدعيم النفسي والصحي لليبيين، وتحقق مبدأ التنمية البشرية المستدامة. ففي ظل القانون سيأخذ كل متضرر حقوقه، ما يشعره بالراحة والاطمئنان على مستقبله، ويقوي ثقته في دولته وفي قضائه، وهو ما يرفع صحته النفسية، ويقوي نزعته للتسامح والإيمان بالمصير المشترك الذي يربطه ببني جلدته ووطنه، ويحصنه ضد الاضطرابات النفسية، ويشجعه على البناء والأعمار، ويطور من إمكاناته المختلفة، ويجعله ينظر للمستقبل بعين الأمل والتفاؤل.

تمثل عملية إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي متطلباً مهماً لمساعدة الإنسان الذي خبر الحرب وعانى من صدماتها على تجاوز محنته بهدف تمكينه من التوافق النفسي والاجتماعي من جديد. وتحتاج المدن التي عاشت النزاعات المسلحة للعيادات النفسية التي تقدم العلاج النفسي للحالات التي تتطلب العلاج النفسي، لأن فضفضة الإنسان المصدوم بما يحس، وتبصيره بسبل تجاوز محنته، يحرره من العقد والاضطرابات النفسية، ويجعله يقبل على الحياة من جديد، فيصبح من ثم عنصر بناء فعال في إعادة أعمار مجتمعه.

يُقاس تقدم الشعوب بقدرتها على تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، والتي ترتكز على فكرة الحفاظ على ثروات المجتمع الحالية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتطوير كفاءات الإنسان إلى حدها الأقصى، وتوظيف المعرفة في كسب معارف أخرى، وتدعيم الاقتصاد الذي يرتكز على تقديم الدوارات والتأهيل أثناء الخدمة، والعمل على تحقيق العناية الصحية بتناول الغذاء الصحي، وممارسة الأنشطة التي تقوي مناعة الجسم، والاستغلال الأمثل لوقت الفراغ، لأن ذلك يوفر تكاليف العلاج، ويرفع القدرة على الإنتاج، وترشيد استغلال الموارد البشرية الحالية لتوفير حياة كريمة للأجيال القادمة، وحماية البيئة من التلوث، ووضع أسس بنية تحتية تصلح لعشرات السنين القادمة لتستفيد منها الأجيال المقبلة.

تمثل المرأة نصف المجتمع، ولذلك ولكي يتطور المجتمع، فلابد وأن تتح لها فرصة المشاركة في البناء والتعمير، والمشاركة في لجان المصالحة لكي تسهم في رأب الصدع النفسي للنساء اللاتي تعرضن للعنف بمختلف صوره، في شكل اغتصاب أو ضرب، أو تحرش، أو تهجير، أو تعرضن للعنف اللفظي. كما ينبغي أن تسهم المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، وأن تقدم الدعم النفسي

والاجتماعي للمناطق المنكوبة بالنزوح والفقر والحاجة، وأن تسهم في إعادة تأهيل المقاتلين المسرحين من الخدمة العسكرية، وأن تسهم بنشر السلام والمحبة ليقوى النسيج الاجتماعي الليبي الذي مزقته الحروب والمصالح الضيقة ورغبة التشفي والانتقام.

التوصيات:

في ضوء التحليل النظري لهذه الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

1) إتباع طرق علمية ممنهجة لترشيد حسن استغلال الموارد المتاحة بهدف تحقيق الحياة الكريمة والممكنة للأجيال القادمة.

2) نشر العيادات النفسية في المدن التي خبرت النزاعات الحربية لإعادة تأهيل الإنسان الذي شهد وخبر ويلات الحرب وعاني من الصدمات النفسية المترتبة عليها.

3) الأخذ بمبدأ فلسفة التنمية المستدامة منهجاً وتطبيقاً، بهدف تطوير إمكانات الإنسان لحدها الأقصى، للاستفادة منها في تدعيم الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة تخفض نسبة البطالة، وتنوع مصادر الدخل القومي، ويتم ذلك من خلال توفير التعليم المستمر مدى الحياة وتوفير الصحة ووقاية الإنسان من الأمراض النفسية والعضوية، والمشاركة في العمل التطوعي، وحماية البيئة وما إلى ذلك.

4) إشراك المرأة في عمليات البناء والتأهيل ومن خلال العضوية في لجان المصالحة الوطنية، وتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والنظر إليها على أنها شريك للرجل في عملية البناء وفي نقل المجتمع للتقدم من خلال أدوارها الاجتماعية المختلفة، وتشجيعها على الانضمام لمؤسسات المجتمع المدني.

5) الإسراع في تنفيذ المصالحة الوطنية الشاملة، بهدف اختصار المرحلة الانتقالية وتحقيق دولة المؤسسات والقانون، حتى تقوم كل مؤسسة بدورها في إطار الدستور والقانون، وتتحقق العدالة للجميع في ظل دولة قوية قائمة على العدل والمساواة والإخاء.

المراجع:

1. إبراهيم، أبو الحسن عبدالموجود (2006). **التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
2. آثار الحرب والنزاع العنيف على الشباب، الانترنت.
3. أميمن، عثمان علي (2007). **المرجع في علم النفس الاجتماعي**، الخمس: دار الخمس للطباعة.
4. تقرير التنمية البشرية (2014). **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2006). **مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية:** تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي، تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوناني، مجلس العمل الاقتصادي القومي الايطالي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي، بروكسل.

6. سقني، فاكية (2010). **التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق** الإنسان، (رسالة ماجستير)، سطيف: جامعة فرحات عباس.
7. شرقية، إبراهيم (2013). **إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية: دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز**، الدوحة، رقم (9)، ديسمبر.
8. شعبان، مرسيلينا حسن (2013). **الدعم النفسي: ضرورة مجتمعية**، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية.
9. الشيباني، عمر التومي، والزقوزي، مفيدة خالد (1996). **التنمية الاجتماعية: واقع وآفاق**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.
10. عيد، حسن إبراهيم (1990). **التنمية والتخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
11. كوسي، كريستين زهير(2015). **إعادة أعمار المباني التاريخية في مدينة حلب القديمة: المباني العامة أنموذجاً**، (رسالة ماجستير)، جامعة حلب: كلية الهندسة المعمارية.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2009). **سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام: دراسات حالات فلسطين ولبنان والعراق**، نيويورك: الأمم المتحدة.
13. المجلس التنفيذي: الدورة العادية التاسعة، بانجول أجامبيا (2006). **تقرير وضع سياسة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات.**
14. النابلسي، محمد أحمد (1991). **الصدمة النفسية: علم نفس الحروب والكوارث**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

مجـلة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	وضع الضاهر موضع الضمير ودلالته على المعنى عند المفسرين	يونس يوسف أبوناجي	1-23
2	دراسة استقصائية حول مساهمة تقنية المعلومات والإتصالات في نشر ثقافة الشفافية ومحاربة الفساد	محمد خليفة صالح خليفة محمود الجداوي	24-51
3	An Interactive GUESS Method for Solving Nonlinear Constrained Multi-Objective Optimization Problem	Ebtisam Ali Haribash	52-70
4	العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بالذكاء الوجداني لدى طلبة مرحلة التعليم الثانوي	احمد علي الهادي الحويج احمد محمد سليم معوال	71-105
5	في المجتمع الليبي التحضر وانعكاساته على الحياة الاجتماعية "دراسة ميدانية في مدينة الخُمس"	محمد عبد السلام دخيل	106-135
6	الاستعارة التهكمية في القرآن الكريم	سالم فرج زوبيك	136-158
7	دور الرياضات العملية الصوفية في تهذيب السلوك	أسماء جمعة القلعى	159-173
8	On Coefficient Bounds for Certain Classes of Analytic Functions	S. M. Amsheri N. A. Abouthfeerah	174-183
9	Fibrewise Separation axioms in Fibrewise Topological Group	N. S.Abdanabi	184-191
10	Investigating Writing Errors Made by Third Year Students at the Faculty of Education El-Mergib University	Samah Taleb Mohammed	192-211
11	SOLVE NONLINEAR HEAT EQUATION BY ADOMIAN DECOMPOSITION METHOD [ADM]	Omar Ali Aleyan Eissa Husen Muftah AL remali	212-221
12	قياس تركيز بعض العناصرالثقيلة في المياه الجوفية لمدينة مصراته	حسن احمد قرقد عبدالباسط محمد قريصة مصطفى الطويل	222-233
13	تعامد الدوال الكروية المناظرة لقيم ذاتية على سطح الكرة	ربيعة عبد الله الشبير عائشة أحمد عامـــر عبير مصطفى الهصيك	234-244
14	λ-Generalizations And $\mathfrak{g}$- Generalizations	Khadiga Ali Arwini Entisar Othman Laghah	245-255

256-284	خيري عبدالسلام حسين كليب عبدالسلام بشير اشتيوي بشير ناصر مختار كصارة	Impact of Information Technology on Supply Chain management	15
285-294	Salem H. Almadhun, Salem M. Aldeep, Aimen M. Rmis, Khairia Abdulsalam Amer	Examination of 4G (LTE) Wireless Network	16
295-317	نورالدين سالم قريبع	التجربة الجمالية لدى موريس ميرلوبوتي	17
318-326	ليلى منصور عطية الغويج هدى على التقبي	Effect cinnamon plant on liver of rats treated with trichloroethylene	18
327-338	Fuzi Mohamed Fartas Naser Ramdan Amaizah Ramdan Ali Aldomani Husamaldin Abdualmawla Gahit	Qualitative Analysis of Aliphatic Organic Compounds in Atmospheric Particulates and their Possible Sources using Gas Chromatography Mass Spectrometry	19
339-346	E. G. Sabra A. H. EL- Rifae	Parametric Tension on the Differential Equation	20
347-353	Amna Mohamed Abdelgader Ahmed	Totally Semi-open Functions in Topological Spaces	21
354-376	زينب إمحمد أبوراس حواء بشير بالنور	كتاب الخصائص لابن جني دراسة بعض مواضع الحذف من ت"392" المسمى: باب في شجاعة العربية	22
377-386	لطفية محمد الدالي	Least-Squares Line	23
387-397	نادية محمد الدالي ايمان احمد اخميرة	THEORETICAL RESEARCH ON AI TECHNOLOGIES FOR LEARNING SYSEM	24
398-409	Ibrahim A. Saleh Tarek M. Fayez Mustafah M. A. Ahmad	Influence of annealing and Hydrogen content on structural and optoelectronic properties of Nano-multilayers of a-Si:H/a-Ge: H used in Solar Cells	25
410-421	أسماء محمد الحبشي	The learners' preferences of oral corrective feedback techniques	26
422-459	آمنة محمد العكاشي ربيعة عثمان عبد الجليل عفاف محمد بالحاج فتحية علي جعفر	التقدير الإيجابي المسبق لفاعلية الذات ودوره في التغلب علي مصادر الضغوط النفسية " دراسة تحليلية "	27

460–481	Aisha Mohammed Ageal Najat Mohammed Jaber	English Pronunciation problems Encountered by Libyan University Students at Faculty of Education, Elmergib University	28
482–499	الحسين سليم محسن	The Morphological Analysis of the Quranic Texts	29
500–507	Ghada Al-Hussayn Mohsen	Cultural Content in Foreign Language Learning and Teaching	30
508–523	HASSAN M. ALI Mostafa M Ali	The relationship between *slyA* DNA binding transcriptional activator gene and *Escherichia coli* fimbriae and related with biofilm formation	31
524–533	Musbah A. M. F. Abduljalil	Molecular fossil characteristics of crude oils from Libyan oilfields in the Zalla Trough	32
534–542	سعدون شهوب محمد	تلوث المياه الجوفية بالنترات بمنطقة كعام، شمال غرب ليبيا	33
543–552	Naima M. Alshrif Mahmoud M. Buazzi	Analysis of Genetic Diversity of *Escherichia Coli* Isolates Using RAPD PCR Technique	34
553–560	Hisham mohammed alnaib alshareef aisha mohammed elfagaeh aisha omran alghawash abdualaziz ibrahim lawej safa albashir hussain kaka	The Emergence of Virtual Learning in Libya during Coronavirus Pandemic	35
561–574	Abdualaziz Ibrahim Lawej Rabea Mansur Milad Mohamed Abduljalil Aghnayah Hamza Aabeed Khalafllaa[3]	ATTITUDES OF TEACHERS AND STUDENTS TOWARDS USING MOTHER TONGUE IN EFL CLASSROOMS IN SIRTE	36
575–592	صالحة التومي الدروقي أمال محمد سالم أبوسته	دافع الانجاز وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي "ببلدية ترهونة"	37
593–609	آمنة سالم عبد القادر قدورة نجية علي جبريل انبية	الإرشاد النفسي ودوره في مواجهة بعض المشكلات الأسرية الراهنة	38
610–629	Hanan B. Abousittash, Z. M. H. Kheiralla Betiha M.A.	Effect Mesoporous silica silver nanoparticles on antibacterial agent Gram- negative *Pseudomonas aeruginosa* and Gram-positive *Staphylococcus aureus*	39
630–652	حنان عمر بشير الرمالي	برنامج التربية العملية وتطويره	40
653–672	Abdualla Mohamed Dhaw	Towards Teaching CAT tools in Libyan Universities	41

42	سبل إعادة أعمار وتأهيل سكان المدن المدمرة بالحرب ومعوقات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي: مقاربة نفس–اجتماعية	عثمان علي أميمن سليمـــة رمضـــان الكوت زهـــرة عثمان البـــرق	673–700
43	Comparison of Different Indicators for Groundwater Contamination by Seawater Intrusion on the Khoms city, Libya	Abdulrhman Mohamed Egnebr	701–711
44	Hilbert Space and Applications	Elhadi A. A. Maree Abdualah Ibrahim Sultan Khaled A. Alurrfi	712–734
45	الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشمال غرب ليبيا وسبل تحقيق الاستدامة	معتوق علي عون عمار محمد الزليطني عرفات المهدي قرينات	735–759
46	الخجل وعلاقته بمفهوم الذات لدى تلاميذ الشق الثاني بمرحلة التعليم الاساسي بمنطقة جنزور	سهام رجب العطوي هدى المبروك موسى	760–787
47	الصلابة النفسية ودورها الوقائي في مواجهة الضغوط النفسية	هنية عبدالسلام البالوص زهرة المهدي أبو راس	788–820
48	ودوره في الحد من التنمر التوجيه التربوي والإرشاد النفسي المدرسي	عبد الحميد مفتاح أبو النور محي الدين علي المبروك	821–847
52	**الفهرس**		848